اشتراطهما على العامل انقاضا هم وهو الاشتراط وان لم يجب ش
الزكوة على حر مظ اى نجب حق الزكوة وان جاز اخراجها منه
للعبد لا للاشتراط والتبع محض وهو نوعان حكمى
لحان جاز الاشتراط الزكوة على العامل جاز ان يخرج ربع العشر وهو اكثر من
رهمة العامل ويجاب بان المال فيكون للعامل من الربح تسعة اعشار ورب المال
عشر وهى اجيب بانه يجب الزكوة بارتفاعها قبل القسمة ويجب ربع عشر الفرض
ما لو يخرجها هـ والربح بينهما شرط يعنى انه يجوز اشتراط ربح الفرض كله لرب المال او للعامل او يخص
التبع واطلاق الفرض عليه حقيقة مجاز كما مر يعنى بعد ان عرفه للفرض وبينهما عموم
اكل المشترك له معينا وقيل او يبقى به ان امتنع المشترى منهما فان لم يقبل المعين جاز كان
عن بقدر ما للعامل من الربح ع مثل لحق الفرض عمل ولو اجعل يتبع الربح بينهما هـ
او يكون كفرض وقع في جزء مبهم قوله اما ان كان لعين معين كالبعض، فانه يجب بغير قضاء هـ وضمن
ع الربح له ان لم ينفعه ولم يسع في اخراجه شرط يعنى ان العامل يضمن المال اذا اخذ الفرض على ان الربح كله له لانه
معين يشبه المسلف المتبرع لحان ينبغي العامل الضمان بان يقول عند اخذ المال انا لا اضمان على
ع المال اذا تلف وكذا لا ضمان عليه اذا سمى المالك الفرض وطرشه عليه الضمان له ويكون فرضا اما
سواه هـ وشرطه عمل غلام ربه او احد ابنيه او اكثر شرط يعنى انه يجوز للعامل ان يشترط عمل غلام رب
المال مجانا او بعمل معه في مال الفرض او ان رب المال معه حيث كان المال كثيرا او الغلام بارفق
انه لا يجوز اشتراطهما معا لعسر كل واحد منهما معا حيث كانا بسبب ربح النصيبة لحان
الفرض والقاسم انه يتبع في البساط والكثرة للعرف هـ وهو خلطهم وان حاله شرط عطف على جزء
ا وهذا للعامل خلطهم مع رب شرطه ولا فسد كما مر هـ وهو الصواب ان خان يتغرم احدهما
رخطه شرط وخلط مال الفرض وهو الصواب ان خان العامل يتغرم احد المالين في البيع والشراء
رخطه المالك الاخر ويكون ما اشتراه بينهما والسلع على الفرض وعمل معنى الصواب انه يجب
او يندب فولان وبنيت عليهما لو خلط محظور ضمن معناه انه يجب بظلم وعلى ان يندب للاجنبي
فجوزه رخطه اذا وغلاء المرخطه في البيع او غلاء في الشراء فلا ضمان في البيع والشراء جاز فتعلما
لا على الضمن كالمرونة يعلم منه مغابنة ومعروفا، ولا يتوهم منه صفة تجيح لان اصطلاح
المولف في صيغ التجيح مضبوطة ليس هذا منها نعم لو قال على الاصوب لا تت صيغة
التجيح وكلام البساط في جزء نفع هـ وشارط ان زاد موجلا بغيمته شرط يعنى ان العامل يشارك
ع المال بغيمته اليوم الموجل فاخذ اكثر من راس المال مابه جاشتري العامل سلعة بما يتغير ما يتبع
عالة ومابه مؤجلة جاز المابه الموجلة تباع ان بالنقد ويشارك العامل رب المال

اجرة الشرط كما ان الفرض
الى اجل من قبل ما يتبع
ا ص

Copyright © King Saud University